

مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل	المجلد ٨ العدد ١ يوليو ٢٠٢٤
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٢٦٨٢- ٤٤٥٠	Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان - جمهورية مصر العربية	E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg
العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية	
The relationship between external debt and economic development	
احمد عبد الله فهاد العازمي * (١) محمد عبد الوهاب ابو نحول (٢)، حرب احمد البرديسي (٣)	
(١)	المؤلف المختص*: باحث بقسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان.
(٢)	قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة، جامعة أسيوط،
(٣)	قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة الأزهر بأسيوط،

الملخص

يثور الجدل في الفكر الاقتصادي حول طبيعة العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية بالنسبة لمدول المتممية لمديون الخارجية، فيناك من يرى أن العلاقة قد تكون موجبة بين الدين الخارجي والتنمية الاقتصادية بالنسبة لمدول المتممية، لا سيما إذا تم استثمار الديون الخارجية بشكل جيد، وبنالك من يرى أن العلاقة تكون سالبة لا سيما إذا لم يتم الاستثمار الجيد لمديون الخارجية، كأن يتم استيلاك القروض الخارجية في المجالات الاستيلاكية أكثر من استثمارها في المجالات الإنتاجية.

ويستهدف البحث من الد ارساة تناول العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية ،وفي إطار تحقيق الهدف يقترح تقسيم الفصل إلى 6 أجزا بالإضافة إلى المقدمة، الجزء 2.2 يشرح أسباب تفاقم ديون الدول النامية، الجزء 2.3 يشرح العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، الجزء 2.4 يشرح الآثار الاقتصادية الكمية لمديون الخارجية في الفكر الاقتصادي، الجزء 2.5 يوضح الآثار السياسية والاجتماعية لمدين الخارجي، ويبين الجزء 2.6 الإطار النظري لاتفاقيات تنظيم الديون الخارجية، ويتضمن الجزء الأخير الخلاصة.

(1) وجب التنويه أن البحث جزء من رسالة الدكتوراه عنوانها " الديون الخارجية وانعكاسها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا"، لاستكمال متطلبات الحصول عمي درجة الدكتوراه، من معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

Abstract:

There is controversy in economic thought about the nature of the relationship between external debt and economic development for countries that have external debt. Some believe that the relationship may be positive between external debt and economic development for countries that have external debt, especially if external debt is invested well, while others believe that the relationship is negative, especially if external debt is not invested well, such as if external loans are consumed in consumer areas more than they are invested in productive areas.

أولا :أسباب تفاقم الديون الخارجية في الدول النامية

تعددت الأسباب التي أدت إلى تفاقم المديونة الخارجية في البلدان النامية، ولعل من تمك الأسباب العديدة التي أدت إلى تفاقم المديونة الخارجية لمبمدان النامية (قحارية آمال ، بدون تاريخ: 141-152)

الحاجة إلى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة، فمتمتية الاقتصادية مفيوماً واسعاً يشمل جوانب متعددة لا تقتصر على النمو الاقتصادي فقط و إنما تمتد لتشمل إحداث تغيي ارت بيكمية رفع مستوى معيشة الأف ارد، والقضاء على الفقر وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل ،بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل، والمحافظة على البيئة، لضمان الاستدامة في البيئة والحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية، وفي ظل محدودية الموارد المحمية بالنسبة لمشاروعات التنمية الطموحة كانت هناك حاجة ضرورية للاقت ارض الخارجي.

طبقت معظم الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن 22 سياسة الإنتاج محل الواردات، ورغم أن الهدف المنشود كان إنتاج السلع الضرورية والأساسية ،إلى أن ما تم إنتاجه سمع ترفيية تناسب أصحاب الدخل المرتفعة، مما ترتب عمو تفاقم العجز في مي ازن المدفوعات وت ازيد الديون الخارجية، لا سيما بعد انخفاض مستوى الادخار على المستوى القومي.

خلال فترة السبعينات والثمانيات من القرن 22 سقطت الأح اذب الاشت اركية في الديموق ارطية التي كانت تتبنى الأفكار الكينزية، لا سيما في دول أوروبا الغربية كإنجمت ار والنمساوالمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم، وحمت محميا الأح اذب اليمينية والتيكانت تيدف إلى محاربة الكساد

التضخمي بالاعتماد عمي أفكار النقديين، ففي مجال محاربة التضخم اعتمدت أوروبا الغربية عمي سياسة معدل الفائدة المرتفع، وبو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض في أسواق رؤوس الأموال الدولية لا سيما لمدول النامية التي تحتاج إلى التمويل الخارجي لتمويل خططها التنموية، كما حاولت الأحزاب اليمينية علاج مشكلة الكساد من خلال تصريف فائض الإنتاج إلى الدول الاشتراكية وكان اختراق الدول الاشتراكية يتطلب استثمار جزء من فوائض رؤوس الأموال في أوروبا داخل مناطق الدول الاشتراكية، وعمي الرغم من أن هذه السياسات ساهمت في علاج مشكلة الركود التضخمي حينذاك، إلا أنها أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية لمدول النامية .

كما تم تكوين فوائض بترولية من أسعار البترول التي ارتفعت في العقد السابع من القرن 22 وعممت الدول المتقدمة عمي محاولة استثمار وجذب هذه الفوائض البترولية من خلال المؤسسات والبنوك الأوروبية، بغرض إعادة إحقاض لمدول النامية بمعدلات فائدة مرتفعة، لا سيما وأن طمب البمدان المتقدمة عمي الاقتراض الخارجي كان منخفضاً في تلك الفترة بسبب انخفاض معدلات الربح في القطاعات الإنتاجية بسبب ركود الأسواق، كما أدت معدلات الفائدة المرتفعة إلى تروب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى المراكز المالية الدولية بحثاً عن معدلات ربحية أعلى، وفي كثير من الحالات كان يتم تزيف الفواتير التجارية كوسيلة لتريب رؤوس الأموال، وفي العقد الثامن من القرن 22 انخفضت أسعار النفط، وبو ما أدى إلى تضرر الدول التي كان لديها فوائض بترولية لا سيما وانيا كانت تعاني من ديون خارجية ضخمة كالمكسيك وأندونيسيا ونيجيريا.

تأثرت صادارت الدول النامية بسبب حالة الكساد في أوروبا، الأمر الذي ساهم في انخفاض الطمب عمي صادارت الدول النامية، ومع الاقتراض الخارجي بأسعار مرتفعة تفاقم العجز في موازين مدفوعات الدول النامية وارتفعت الحاجة إلى الاقتراض الخارجي بالنسبة لمبمدان النامية، إذ أن التضخم المستورد يؤدي إلى حدوث تغيي ارت في الأسعار المحلية ومن ثم تتأثر حصيمة الصادارت وبو ما يؤثر سلباً عمي التوازن في الميزان التجاري ومن ثم تظير الحاجة إلى مزيد من الاقتراض الخارجي.

ثانياً: الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي

يثار الجدل في الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية، فبناك من يرى أن العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية موجبة ويعبر عنها بالنظرية التقيمية، وبناك من يرى أن العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية سالبة، وتتبمر في المدرسة التجديدية.

المدرسة التقيمية، يرى أنصار هذه النظرية أن الدول النامية تعاني من فجوة الموارد المحمية أي عدم كفاية المدخ ارت المحمية لحجم الاستثمارات المطموبة في الدول النامية، وفجوة الموارد الخارجية عدم تغطية حصيمة الاستي ارد من تغطية الموارد المطموبة لتمويل الواردات ،وفقا لمدرسة التقيمية فإن التمويل الخارجي يكون لو أثر إيجابي عمى التنمية الاقتصادية من خلال الأثر السمبي عمى تمك الفجوتين، إذ أن التمويل الخارجي يسيم في تقيم فجوتي الموارد المحمية والموارد الخارجية.

بالنسبة لفجوة الموارد المحمية، يؤدي ارتفاع التمويل الخارجي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر ومن ثم تحفيز الناتج القومي، ولما كان الادخار القومي دالة طردية في الدخل القومي فارتفاع حجم الناتج القومي يؤدي إلى ارتفاع الادخار القومي، ومن ثم تخفيض فجوة الموارد المحمية.

كما يسيم الاقت ارض الخارجي في تخفيض فجوة الموارد الأجنبية، إذ يسيم الاقت ارض الخارجي في توفير العملات اللازمة لتوفير السمع الوسيطة والإنتاجية اللازمة لزيادة إنتاج قطاعات الاقتصاد الق ومي ومن ثم تحفيز التصدير الذي يؤدي إلى توفير المزيد من الموارد الأجنبية، ومن ثم تخفيض الفجوة الخارجية، ليكون الأثر الصافي للاقت ارض الخارجي عمى التنمية الاقتصادية إيجاب يًا من خلال تخفيض فجوتي الموارد الأجنبية والمحمية.

وتؤكد د ارسة Strout, Ram, Chenery صحة النظرية التقيمية، إن التمويل الخارجي يمثل المحدد الرئيس لمتنمية الاقتصادية في الدول النامية. (يالجين سميان ،2213: 121)

المدرسة التجديدية ،عمى النقيض من المدرسة التقيمية تؤكد المدرسة التجديدية عمى أنالعلاقة سالبة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية، ومبرارت ذلك أن جزء ميم من الديونالخارجية في الدول النامية يذنب إلى السمع الاستيلاكية عمى حساب السمع الإنتاجية، إذ يترتبعمى ارتفاع نصيب الإنفاق الاستيلاكي من الدخل القومي انخفاض الادخار القومي، لا سيما وأن الدخل القومي جزء يستيمك والمتبقي يدخر.

كما أن قروض الدول النامية ترتبط بشروط معينة يترتب عمييا ارتفاع معامل أرس المال إلى الناتج، ومن هذه الشروط الاستثمار في البنية التحتية ذات العائد طويل الأجل، الاستثمار في مشروعات تكنولوجيا كثيفة أرس المال، بما يخدم الدول الدائنة،بالإضافة إلى إل ازم الدول الدائنة لممدينة بإنتاج سمعة معينة يحد من قدرة الدول المدينة عمى اختيار أسموب الإنتاج الأمثل.

وفقًا لد ارسة قام بيا كاثرين باتيممو من صندوق النقد الدولي، لاختبار العلاقة بين الدين

الخارجي والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات عن الفترة 1967-1998 (لنحو 93 بمداً نام ياً، توصمت إلى أن الدين الخارجي يكون لو أثر عى النمو الاقتصادي سالباً عندما كانت تجاوزت نسبتو 162% من حجم الصادرت ونحو 32% من الناتج المحل الإجمالي، وبو ما يؤكد فرضية المدرسة الجديدة أي أن أرصدة الديون الكبيرة تؤثر سلباً عى مستوى ت اركم أرس المال ونمو الإنتاجية الكمية ل أرس المال. (يالجين سميان، 2213: 125)

مما سبق يتضح أن العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية يتوقع أن تكون موجبة وفقاً لمدرسة التقيمية، كما يتوقع أن تكون سالبة وفقاً لمدرسة التجديدية، كما أن العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية المستدامة وفقاً لمدرسة التقيمية والتجديدية تكون غير مباشرة من خلال أثر الديون الخارجية عى المتغي ارت الاقتصادية كالادخار القومي والدخل القومي والصادرت ومن بنا تأتي أمية توضيح الآثار الاقتصادية الكمية لمديون الخارجية .

ثالثاً: الآثار الاقتصادية الكمية لمديون الخارجية

تؤثر الذي ون الخارجية عى بعض المتغي ارت الاقتصادية اليامة (النمو الاقتصادي، والاستثمار، والادخار، والمي ازن التجاري، والتضخم)، وجميعها تؤثر عى معدلات التنمية الاقتصادية فالنمو الاقتصادي أحد مكونات التنمية الاقتصادية أما الاستثمار والادخار يستخدم في تمويل التنمية، ويعمل الفائض في الميزان التجاري عى توفير العممة الصعبة التي يحتاج إليها الاقتصاد لش اراء مستزمات الإنتاج والتصدير ، ويؤثر التضخم عى حياة المواطن، فالفردي يد اليف الأساسي والنيائي لمتنمية الاقتصادية لأنو صانعيًا ومن ثم فمن حقو جني ثمارها ،بمعني أن تعود عمو بالنفع المتمثل في حقو أن يحيا حياة كريمة، ومن بنا تأتي أمية أثر الديون الخارجية عى تمك المتغي ارت، ويقترح تقسيم تمك النقطة البحثية إلى عدة أجز فرعية ،إذ يشرح الجزء 2.4.1 العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي، ويشرح الجزء 2.4.2 العلاقة بين الدين الخارجي والإنفاق الاستثماري، ويوضح الجزء 2.4.3 العلاقة بين الدين الخارجي والادخار القومي، أما الجزء 2.4.4 يوضح العلاقة بين الديون الخارجية والمي ازن التجاري، كما يشرح الجزء 2.4.5 العلاقة بين الدين الخارجي والتضخم.

أربعاً: العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي

يرى الكلاسيك أن النمو الاقتصادي دالة في الاستثمار، والاستثمار يتحدد من خلال الت اركم ال أرسالي أي الربحية، ومن ثم فإن الاستثمار وليس الدين بو المحدد لمنمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي ،إضافة إلى أن ريكاردو الكلاسيكي يؤمن بأن ارتفاع الدين الخارجي يؤثر سلباً عى النمو الاقتصادي، إذ

أن ارتفاع الدين الخارجية يجعل الأف ارد يتوقعون بقيام الحكومة بفرض المزيد من الض اربب مستقبلاً لمواجهة أزمة الديون مما يؤثر سلباً عمى الادخار ومن ثم الاستثمار المحفز لمنمو الاقتصادي، ومن ثم يرى الكلاسيك ضرورة ألا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا في أضيق الحدود لمقيام بالوظائف السيادية كال دفاع والأمن والعدالة أي القضاء والدبلوماسية، كما أن حدوث مشكمة اقتصادية يتم علاجيا من خلال ق وى السوق، دون تدخل لمدولة في النشاط الاقتصادي ،كما أن تمويل النفقات العام يكون من خلال الض اربب دون الحاجة إلى الاقت ارض الخارجي) (Chipaumire, et., al.,2014: 111.)

وفقا لنموذج بارود دومار الذي يعد أحد أُم نماذج النمو الحديثة، يُعد الاستثمار العنصر الأساسي لمنمو الاقتصادي، والاستثمار يتوقف عمى الادخار، أي أن ارتفاع الادخار يحفز الاستثمار ومن تحفيز النمو الاقتصادي(Todaro and Smith,2012:112-114)، ولكي تؤدي الديون الخارجية في هذه الحالة إلى زيادة المدخ ارت ومن ثم زيادة معدل النمو ،يشترط أن يكون الميل الحدي للادخار أكبر من الميل المتوسط للادخار، ففي هذه الحالة زيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة الموارد المحمية القابلة للاستثمار، ومن ثم تسيم المدخ ارت المحمية في سداد الديون الخارجية.(Edirneligil, 5102: 2809)

توضح النماذج الكلاسيكية الجديدة أن العامل الوحيد الذي يحدد معدل النمو بو معدل نمو أرس المال والعامل الوحيد الذي يزيد من نمو أرس المال بو المدخ ارت، بالنسبة ليذا النموذج، عمى المدى الطويل، يؤدي دفع سعر الفائدة لمديون الخارجية إلى زيادة الض اربب ،ونتيجة لذلك، يقوم الأف ارد بتخفيض استهلاكهم ومدخ ارتهم أيضاً، مما يعني انخفاض مخزون أرس المال إلى الجيل التالي أي في الأجل الطويل، لذا يتوقع أن تكون العلاقة سالبة بين الدين

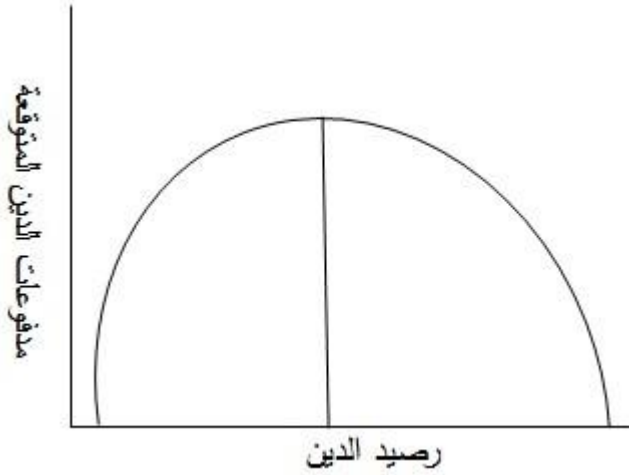
الخارجي والنمو الاقتصادي وفقا لمنماذج الكلاسيكية الجديدة.(Edirneligil, 5102: 2809)

وبناء عمى ما سبق توضيحو، يتوقع أن يكون أثر الدين الخارجي موجب عمى النمو الاقتصادي في البمدان النامية، لأن الدول النامية لديها مخزون أرس مالي محدود، ومع ذلك فارتفاع الدين الخارجي لمبمدان النامية لا يجب أن يكون إلى ما لانياية، حتي لا يؤدي الدين الخارجي إلى م ازحمة القطاع الحكومي لمقطاع الخاص ومن ثم انخفاض النمو الاقتصادي ،ويعبر عن العلاقة السالبة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي بنظريات عبء الديون المت اركمة، فارتفاع خدمة الدين الخارجي يتوقع أن يثبط المزيد من الاستثمار المحمي والأجنبي ومن ثم يحدث انخفاض في النمو الاقتصادي، إذ يخشى المستثمرون من ارتفاع حجم الض اربب التي تفرض عميم مستقبلاً لسداد خدمة الدين الخارجي، ويعبر عن ذلك بمنحني لافر

Laffer curve الذي يفترض أن أرصدة الديون الأكبر تميل إلى أن تكون مرتبطة باحتمالات أقل لحداد الديون كما في الشكل) 1-2

١- شكل) 1-2

٢- منحنى لافر لمدين



3-

4- (Edirneligil, 2015: 2810)

يتضح من شكل) 1-2) أن أرصدة الديون المرتفعة تميل إلى أن تكون مرتبطة باحتمالات أقل لحداد الديون.

خامسا: العلاقة بين الدين الخارجي والإنفاق الاستثماري

يؤدي ارتفاع الديون الخارجية إلى تثبيط الاستثمار، لا سيما وأن الحكومات لديها حافز أقل عمى إجرء إصلاحات مثل تحرير التجارة والتعديل المالي، كما يتوقع المستثمرين أن يتم تمويل خدمة الدين الخارجي عن طريق فرض ضريبة مشوبة تؤدي إلى انخفاض حجم وكفاءة

الاستثمار لا سيما الإنفاق الاستثماري الحكومي المنتج. (Lawanson, 4102: 31)

كما يؤدي ارتفاع الديون الخارجية إلى بروب أرس المال الذي يت رتب عميو انخفاض الاستثمار المحمي، لأن أي مبمغ من الأموال المرسمة إلى البمدان الأجنبية لا يمكن أن يسام في الاستثمار المحمي، بالإضافة إلى أن بروب رؤوس الأموال يسيم في الاستي ارد وفي إضعاف القدرة الاستي اردية من السمع والمعدات الأساسية اللازمة لإتمام العممية الإنتاجية، كما يؤدي بروب أرس المال إلى ظهور تأثير سمي عمى الإي اردات الحكومية، وتآكل القاعدة الضريبية للاقتصاد، ومن ثم انخفاض الإنفاق عمى تمويل الإي

اردات الضريبية. (IMF, 2003: 3-4)

3-4

كما يمكن لخدمة الدين المرتفعة أن ترفع فاتورة الفوائد الحكومية وعجز المي ازنية، مما يقلل المدخ ارت العامة؛ وبذا بدوره قد يرفع أسعار الفائدة أو ي ازحم الائتمان المتاح للاستثمار الخاص، كما يمكن أن يكون لمدفوعات خدمة الدين المرتفعة آثار سلبية عمى تكوين الإنفاق العام من خلال الضغط عمى كمية الموارد المتاحة لمبنية التحتية وأرس المال البشري، وبالفعل، ترى بعض المنظمات غير الحكومية أن خدمة الديون الخارجية المرتفعة بي إحدى العقبات الرئيسة أمام تممية الاحتياجات البشرية الأساسية في البمدان النامية.6(-5: IMF, 2003) **سادسا: العلاقة بين الدين الخارجي والادخار القومي**

يثور الجدل في الفكر الاقتصادي حول طبيعة العلاقة بين الدين الخارجي والادخار القومي، فيناك من يرى أن العلاقة سالبة بين الدين الخارجي والادخار القومي، إذ أن الحكومة يمكنها نقل عبء خدمة الدين إلى المواطنين بصورة مباشرة من خلال فرض الضريبة أو بصورة غير مباشرة من خلال قنوات أخرى مثل الحد من الإعانات وتخفيض مجانية التعميم، مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل الحقيقية ومن ثم تتخفض المدخ ارت، أو بمعنى أدق ارتفاع الإنفاق الحكومي لا يقابمو زيادة حقيقية في مستويات دخل الأف ارد ومن ثم تتخفض المدخ ارت القومية.29(-2008: Okafor and Tyrowicz 28) ، كما أن نناك من يرى أن العلاقة موجبة بين الدين الخارجي والادخار القومي، إلا أن التكامل بين الموارد المحمية والأجنبية، يتطعب الاستغلال الأمثل لمدين الخارجي، لا سيما في السمع الإنتاجية التي تحفز الإنتاج الكمي بما يؤدي إلى ارتفاع الادخار القومي، وان كانت أغعب الد ارسات التطبيقية تؤكد عمى أن العلاقة سالبة بين الدين الخارجي ومستوى الادخار القومي، لا سيما في الدول النامية. (مازن أحمد، 2215: 59)

سابعا: العلاقة بين الديون الخارجية والموازن التجاري

يمكن توضيح العلاقة بين الديون الخارجية والمي ازن التجاري من خلال نقطتين رئيسيتين بما، العلاقة بين الدين الخارجي والواردات، والعلاقة بين الدين الخارجي والصاد ارت، وبالنسبة لمعلاقة بين الدين الخارجي والواردات

يسيم الاستي ارد في توفير السمع الاستيلاكية المطموبة من الخارج والتي لا يمكن إنتاجيا محميا، كما يسيم الاستي ارد في توفير السمع الوسيطة اللازمة لإتمام العممية الإنتاجية، ومن ثم فالقدرة الاستي اردية تؤثر عمى الإنتاج والاستثمار والادخار، وتقاس قدرة الدولة عمى الاستي ارد من خلال المعادلة) 1(

$$5- C_i = \frac{X-(D+P)}{P_i} \quad (1)$$

توضح المعادلة) 1(، أن القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني C_i دالة في موجبة في حصيمة الصاد ارت المنظورة والغير منظورة X ، وسالبة في كل من مدفوعات خدمة الدين الخارجي الأقساط والفوائد D ، تحويلات الأرباح

P، والرقم القياسي لأسعار الواردات P_i ، ومن ثم فارتفاع خدمة الدين الخارجي يؤثر سلباً على قدرة الدولة الاستيادية، لا سيما الواردات المحفزة لمستويات الناتج والاستثمار والاستهلاك. (ع اززي فريدة، 2012: 51)

توجد علاقة موجبة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، فمن الناحية النظرية، تسمح الزيادة في الصادرات بزيادة الطلب على السلع الأجنبية المستوردة، مما يرفع معدل نمو تكوين رأس المال وبالتالي يحفز النمو، إلا أن العلاقة الإيجابية المتوقعة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي قد لا يتم الحصول عليها بشكل كبير، في حالة ارتفاع الديون الخارجية، بحيث أن العوائد من حصيلة الصادرات يستخدم في تمويل أعباء الديون بدلاً من الاستثمار في الاقتصاد الوطني. (Ahmed, 2000: 594)

يتضح مما سبق أن أثر الدين الخارجي على الميزان التجاري يكون في المراحل الأولى لمتنامية الاقتصاد سلباً على العجز في الميزان التجاري، إذ ينخفض العجز في الميزان التجاري مع ارتفاع الدين الخارجي، ومع استمرار الاقتراض الخارجي ينعكس الدين الخارجي إيجاباً على العجز في الميزان التجاري، أي يرتفع العجز في الميزان التجاري مع ارتفاع الدين الخارجي.

ثامناً: العلاقة بين الدين الخارجي والتضخم

يعد التضخم ظاهرة نقدية، بمعنى أن سيطرتو مشروطة بالسياسة النقدية، إذ تجادل نظرية كمية النقود بأن التضخم يتم تحديده فقط من خلال التغير في العرض النسبي للنقد، كما أوضحت أن الحد من التضخم يتطلب تقييد التوسع النقدي لإبقائه متماشياً مع التوسع في الدخل الاسمي، ومع ذلك، فقد تم اقتراح أن الطلب على النقود يعتمد أيضاً على توقعات التضخم، مما يشير إلى أن الجيد النقدي البحث لمحد من التضخم قد لا يكون العامل الوحيد الذي يستحق النظر فيه. ونتيجة لذلك، وبما يدعم الدور المتزايد لسياسة المالية في تحديد

التضخم. (Romero and Marín, 2017: 39-40)

تجدر الإشارة إلى أن (Sargent and Wallace 1981) أكد على أن فعالية السياسة النقدية في السيطرة على التضخم تعتمد بشكل حاسم على تنسيقها مع السياسة المالية، فالسياسة النقدية المشددة يمكن أن تؤدي إلى زيادة في التضخم، فمع الطلب على السندات الحكومية المقدمة وغياب التغير في

السياسة المالية المستقبلية، يجب تغطية جزء من الالآت ازمات الحكومية عن طريق العجز في وقت ما في المستقبل . (Romero and Marín, 2017: 40)

ويحدد Ftlp أيضًا تأثير الثروة لمديون الحكومية كقناة إضافية لتأثير المالي عمى التضخم، تدعي هذه النظرية أن زيادة الدين الحكومي يضيف إلى ثروة الأسرة، وبالتالي إلى الطمب عمى السمع والخدمات، مما يؤدي إلى ضغوط الأسعار، إلا أنو يؤدي لمحجم الأعمى لمدين الخارجي أيضًا إلى ارتفاع أقساط المخاطر السيادية التي يفرضها الدائنون الحكوميون، الأمر الذي يمكن أن يزيد من أسعار الفائدة في الاقتصاد ككل ويطمق العنان لتأثير المعروف مع ما يصاحبو من تأثير عمى استق ارر الاقتصاد الكمي. (Romero and Marín, 2017: 40)، كما أن عدم الاستغلال الأمثل لمديونية الخارجية يؤدي إلى انخفاض الموارد المتاحة للاقتصاد القومي من النقد الأجنبي، والتي يمكن أن تتجو إلى الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج والاستثمار. (مازن أحمد، 2015: 61)

كما تجدر الإشارة إلى أنو لا يوجد بمد لديو الموارد الكافية لتمبية جميع احتياجاتو من الموارد التمويمية، ولا سيما في البلدان النامية، الأمر الذي يمثل تحديًا كبي ار، وبسبب عدم كفاية الموارد، تمجأ البلدان إلى الدين الخارجي لتمبية احتياجات الإنفاق، إذ تسعى البلدان المتقدمة والنامية عمى السواء إلى الدين الخارجي، ولكن مع ت اركم الدي ون، ترتفع رسوم خدمة الديون وتيدد استق ارر الاقتصادات، علاوة عمى ذلك، قد تؤدي خدمة الدين المرتفعة إلى المزيد من

ت اركم الديون. (Mweni, et al., 2016: 200)

تاسعا: الآثار السياسية والاجتماعية لمدين الخارجي

يرتبط مفيوم التنمية الاقتصادية بالجوانب السياسية فمشاركة الأف ارد في مناقشة الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، يزيد من رغبتيم في تنفيذ هذه الأهداف والشعور بالانتماء والولاء والمواطنة، كما يرتبط بالجوانب الاجتماعية مثل معدلات البطالة، وتقميل آثار ب ارمج الإصلاح الاقتصادي مثل تبني ب ارمج حماية الفقر، لا سيما وأن الإنسان يمثل اليدف الأساسي والنيائي لمتنمية الاقتصادية لأنو صانعيها ومن ثم فمن حقو جني ثمارها، وأن تعود عميو بالنفع المتمثل في حقو أن يحيا حياة كريمة، لذا فإن العلاقة بين الدين الخارجي والتنمية الاقتصادية، يمكن النظر إليها من خلال الآثار السياسية والاجتماعية لمدين الخارجية.

أما الآثار السياسية لمدين الخارجي يمكن النظر إليها من خلال نظرية قوة انضباط الدين، التي تبدأ من المستوى الجزئي إلى المستوى الكمي، فعمى لمستوى الجزئي يرى أنصار النظرية أن ارتفاع الدين يمكن أن يخلق تضارباً في المصالح بين المدير والمساهمين، إذ يرغب المدير في زيادة أعماله وتنفيذ بعض الاستثمارات من أجل إثبات الذات وتحقيق نجاحات عالية ولكن هذه السياسة محدودة بمستوى ديون المؤسسة، إلا أنه لا يمكن لمدير الاقتراض إلى أجل غير مسمى لزيادة استثمار المؤسسة لأنو ليس فقط الاستثمارات الممولة من القروض تقبل من أرباح المساهمين، أي تضارب المصالح، ولكن أيضاً يحتاج المدير إلى الحد الأدنى من السيولة لضمان خدمة الدين، فالمخاطرة عالية لمدير في حالة إفلاس الشركة، مما ينتج عنه تعميق المدفوعات، وفي معظم الأحيان يتم تغيير المدير وخسارة أرس مال معين، لذا، فإن المدير لديه مصمحة في اختيار سياسات معينة تحقق التوازن بين تدف الربحية وسداد الديون والاستثمار، حتي لا تحدث مشككة إفلاس.7 (Combes and Ouedraogo, 2014: 6-7) يمكن نقل هذا المنطق عمى مستوى الاقتصاد الكمي، فيكون لرئيس الدولة مصمحة في زيادة الاستثمارات من أجل زيادة شعبيته وإعادة انتخابه في الانتخابات المقبلة لكنو مضطر بسبب ديون البمد وخطر التخلف عن السداد الذي عميو أن يتجنبوا أن يتخذوا قراراً في مشاريع الاستثمارية، وأن يقدم تنازلات في الحقوق مع السكان ويظهر نفوس متسائلاً، وعمى الرغم من أن لمديون بعض المازيا عمى جودة الحوكمة، إلا أنه يمكن أن يشكل بعض العيوب التي يمكن أن تعارض تعزيز الحوكمة الرشيدة. (Combes and Ouedraogo, 2014: 7)

إن مستويات الدين المرتفع يسبب فقدان المرونة في أي سياسة، فإذا كان مستوى الدين مرتفعاً، فيناك رسوم ثابتة لتسديداً، أيضاً، نناك تكمة الفرصة البديمة المرتبطة بهذا الوضع، إذ لا يمكن لمؤسسة الاقتراض مرة أخرى من أجل استغلال الفرص الأخرى أي اعتماد تكنولوجيا جديدة، اخت ارق أسواق أخرى، وما إلى ذلك، وعمى مستوى الاقتصاد الكمي، فإن فقدان المرونة هذا واضح أيضاً، إذ لا يمكن لمحكومة أن تمبي كافة متطلبات السكان لأن نناك تكاليف مرتبطة بالعدالة، وعمل الدولة، ومكافأة أعضاء البرلمان واحت ارم النظام والقوانين.

لمديون تكاليف الوكالة التي تسترد تكاليف المراقبة التي وافق عمييا الموكل لمتحقق من مدى كفاية إدارة الوكيل وأدافو الخاصة والتكاليف التي يتحميها الوكيل في طمانة المدير حول جودة إدارته، وعمى مستوى الاقتصاد الكمي، فإن هذا يرتبط بفقدان استقلالية الدولة، وإذا وصل الدين إلى مستوى معين بينما لا تستطيع الدولة الاقتراض أكثر من أجل تمبية طمب السكان، فإن الحكومة لديها ثلاث وسائل: قمع واستمر ارر سياسيتها، أو التوجو نحو المزيد من الديمقراطية تغيير سياسي ميم أو تقديم تنازلات تمديد حقوق

التصويت، وحرية التعبير، وما إلى ذلك، ففي بعض النماذج، يمكن لمستبد أن يتخفى طواعية عن سمطتو من خلال وضع دستور، واعطاء السمطة لميئة التشريعية، وزيادة حقوق التصويت، وما إلى ذلك من أجل ثني الثورة وتشجيع القطاع الخاص. (Combes and Ouedraogo, 2014: 7)

تجدر الإشارة إلى أنو يمكن الربط بين مستويات الديون المرتفعة وحقوق الإنسان من خلال آليات عبء الديون المت اركمة والتي تعرف بوجود ديون واثية موجودة كبيرة بما يكفي بحيث لا يتوقع الدائنون بثقة أن يتم تسديدا بالكامل، فعدم استق ارر الاقتصاد الكمي، وعدم الاستق ارر السياسي، وارتفاع أسعار الفائدة، وبروب أرس المال، وقمة الاستثمار، وارتفاع التضخم، وانخفاض الطمب وانخفاض الإنتاجية، كميا عوامل تؤثر عمى نمو الاقتصاد، وتولد الضائقة الاقتصادية الظروف التي تجعل الحكومات تخفض الإنفاق الاجتماعي، وتخفض معايير العمل وتحد من الحق في الإض ارب بسبب الحاجة إلى اجتذاب استثم ارت جديدة عنطريق خفض تكمة إنتاج الشركات، وتوليد شروط النمو الاقتصادي) . (Vargas, et al., 2012:6102)

عاشار: إعادة تنظيم الديون

تعتبر معاملات إعادة تنظيم الديون سمة من سمات نشاط الدين الخارجي، إذ تواجه الاقتصادات أحيانًا مشكلات مختلفة في الوفاء بالت ازماتيا المتعمقة بالديون الخارجية، أو قد يرغب المدينون في تغيير معدل السداد لالت ازماتيم الخارجية لأسباب مختلفة، بما في ذلك الحد من مخاطر الاختلافات في السداد في المستقبل أو تخفيض تكمة الاقت ارض، ويتم تعريف إعادة تنظيم الديون، أي إعادة بيكمة الديون عمى أنيا ترتيبات تشمل كلاً من الدائن والمدين، وأحيانًا أط ارف ثالثة، تعمل عمى تعديل الشروط الموضوعة لخدمة الدين الحالي، ويتضمن مفيوم إعادة تنظيم الديون الحقائق التالية: (IMF, 2014: 89)

كثي ار ما تشارك الحكومات في إعادة تنظيم الدين، كمدن أو دائن أو ضامن، كما أن إعادة تنظيم الدين يمكن أن تشمل أيضا القطاع الخاص، مثل تبادل الدين. يمكن لمدائن أيضًا أن يخفض الدين من خلال شطب الدي ون، وبو إج ارء انف اردي ينشأ، عمى سبيل المثال، عندما يعتبر الدائن المطالبة غير قابلة للاسترداد، ربما بسبب إفلاس المدين، وبالتالي لم يعد يحميا في دفاترنا.

إن فشل الاقتصاد المدين في الوفاء بالتزامات المتعمقة بالديون كالتخفيف عن السداد، والوقف... إلى آخره، لا يُعد إعادة تنظيم لمديون، إذ تتطلب إعادة تنظيم الدين قيام الدولة المدينة بتقديم طمب لممول الدائنة لتوقيع اتفاق لتنظيم الدين.

إذا تم تخفيض سعر الفائدة التعاقدية دون التأثير على القيمة الاسمية لمديون الخارجية، لا يترتب عميو بالضرورة تخفيض لمديون، ولكن هناك تيسير في شروط الدين بالقيمة الحالية. تؤكد د ارسا (1991) Ngssam على أن نسبة خدمة الدين، ونسبة الاحتياطات إلى الواردات، ومدفوعات خدمة الدين إلى نسبة تدفق رأس المال، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم المحلي، وصافي عجز الحكومة إلى نسبة الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا مرتبطة على قدرة خدمة الديون.

جدير بالذكر أنو يوجد أربعة أنواع رئيسة من إعادة تنظيم الدين بي: الإعفاء من الديون أي تخفيض مقدار أو إلغاء التزم الدين من قبل الدائن عن طريق ترتيب تعاقدية مع المدين، تغيير في شروط وأحكام المبلغ المستحق، والذي قد لا ينتج عنو أو لا يؤدي إلى تخفيض العبء في القيمة الحالية لمقرض، ولكن في شروطو، اعتمادًا على طبيعة المعاملة التي تم إجراؤها، كما في حالة إعادة جدولة الديون أو إعادة تمويلها أو تبادل الديون، وفي المعاملات التي تغير نوع أداة الدين المستحقة، على سبيل المثال، قرض مقايضة السندات، ولكنها ليست معاملات لإعفاء الديون، وإعادة الجدولة تعني "تعديل الشروط الأصمية الواردة في اتفاقيات القرض وذلك بيف إطالة آجال استحقاقها ومدة فتارت السماح وفتح الاعتمادات المالية لتوفير السيولة اللازمة". (بنك الإسكندرية، 1988: 82) تحويل الدين، إذ يتبادل الدائن مطالبة الدين بشيء ذي قيمة اقتصادية، بخلاف مطالبة دين أخرى، على نفس المدى، مثل مقايضات الدين مقابل حقوق الملكية، ومقايضات الدين مقابل العقارات، ومقايضات الديون مقابل الطبيعة، إعادة شارة الديون نقدًا أو الديون المسبقة، حيث أن المدين الجديد يفترض ألا تزم للمدين السابق تجاه الدائن ويكون مسؤولًا عن سداد الدين، هذا هو افتراض الدين حيث يشارك طرف ثالث أيضًا. 91 (IMF, 2014: 90-91)

تجدر الإشارة إلى أن إعادة تنظيم الديون غالبًا ما يترتب عميو بعض الاشتراطات، كما في حالة نادي باريس، هو مجموعة غير رسمية تضم دائنين رسميين معظمهم بمدان صناعية تسعى لمتوصل إلى حمل منسقة وقائمة للاستمرار لصالح البلدان الدائنة التي تواجه مصاعب في السداد، ويرجع تاريخ هذا التجمع الطوعي إلى عام 1956، حين اتفقت الأرجنتين على الالتقاء بحزمة دينها العام في باريس. ومنذ ذلك الحين، توصل نادي باريس والمجموعات المخصصة ذات الصلة إلى 433 اتفاقية تغطي 92 بلدًا مديًا،

إذ يعالج دائنو نادي باريس مشكلات ديون البمدان المدينة من خلال إعادة جدولة الديون أو تخفيض خدمة الدين أثناء فترة زمنية محددة أو اعتبا ارّ من تاريخ محدد. وبالرغم من أن نادي باريس ليس لو أساس قانوني، فإن أعضاءه يوافقون عمى مجموعة من القواعد والمبادئ التي تستهدف التوصل إلى اتفاق

منسق حول إعادة جدولة الدين بسرعة وكفاءة) IMF, 2019: No Page.

يعقد نادي باريس وصندوق النقد الدولي اتصالات مكثفة لأن النادي عادة ما يطب من البمدان المدينة أن يكون لديها برنامج ا عاملاً يدعمو الصندوق حتى تكون مؤمة لعقد اتفاقية لإعادة جدولة الديون منيا التحرير المالي أي الالغاء التدريجي لمدمع السمي مقابل ب ارمج حماية اجتماعية من خلال الدعم النقدي، وفرض ض اربب كما في حالات التحول إلي ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام بشقيو الجاري والاستثماري ورفع معدلات الض اربب عمى السمع والخدمات، بالإضافة إلى التحرير النقدي من خلال تحرير معدلات الفائدة، تحرير القيود عمى الواردات وتشجيع الاستثمارت الأجنبية، بما يمكن الدول المدينة من

سداد الت ازماتيا الخارجية. (رمزي زكي، 1989: 37)

كما تجدر الإشارة إلى أن الهدف الرئيس من اتفاق تنظيم الديون بو التخفيف من عبء الديون لممدين بما يمكنو من معالجة مشكلات السيولة و/أو الاستدامة الناشئة عن الت ازمات الدفع الحالية والمستقبلية، ويتحقق تخفيف عبء الديون عندما يكون نناك، انخفاض في القيمة الحالية لالت ازمات خدمة الديون و/أو تأجيل الدفعات المستحقة، من خلال زيادة في مدة بذه الالت ازمات، إلا أنو إذا نتج عن إعادة تنظيم الدين تعيي اربب في القيمة والمدة الحالية والتي ليا تأثير معاكس عمى تأثير عبء الديون، قد لا يكون بالضرورة نناك تخفيف لمديون، ما لم يكن التأثير الصافي غير واضح، إذ يمكن أن يحدث إذا كان نناك انخفاض عميق في القيمة الحالية مع انخفاض طفيف في المدة، أو زيادة حادة في المدة مع زيادة طفيفة في القيمة

الحالية. (IMF, 2014: 90)

الخلاصة

يهدف البحث من الد ارسـة تناول العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية، وفي إطار تحقيق الهدف تم تقسيم الفصل إلى ستة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة، الجزء الثاني شرح أسباب تفاقم ديون الدول النامية، الجزء الثالث شرح العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، الجزء الرابع شرح الآثار الاقتصادية الكمية لمديون الخارجية في الفكر الاقتصادي، الجزء الخامس وضح الآثار السياسية والاجتماعية لمدين الخارجي، بين الجزء السادس الإطار النظري لاتفاقيات تنظيم الديون الخارجية، اشتمل الجزء الأخير الخلاصة.

الجزء الثاني، شرح أسباب تفاقم ديون الدول النامية ومنيا، الرغبة في تحقيق معدلات تنمية اقتصادية مرتفعة في ظل إمكانياتيا المحدودة، سياسة الإحلال محل الواردات، ورغم أن الهدف المنشود كان إنتاج السمع الضرورية والأساسية، إلى أن ما تم إنتاجو سمع ترفيية تناسب أصحاب الدخل المرتفعة، مما ترتب عميو تفاقم العجز في مي ازن المدفوعات وت ازيد الديون الخارجية، تأثرتا بأزمة الركود التضخمي خلال فترة السبعينات والثمانيات من القرن 22، استثمار وجذب هذه الفوائض البترولية من خلال المؤسسات والبنوك الأوروبية، بغرض إعادة إق ارضيا لمدول النامية بمعدلات فائدة مرتفعة.

الجزء الثالث، بين العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي، والتي يتوقع أن تكون موجبة وفقا لمدرسة التقييمية، كما يتوقع أن تكون سالبة وفقا لمدرسة التجديدية، بالإضافة إلى أن العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية المستدامة وفقا لمدرسة التقييمية والتجديدية تكون غير مباشرة من خلال أثر الديون الخارجية على المتغي ارت الاقتصادية كالادخار القومي والدخل القومي والصاد ارت ومن بنا تأتي أهمية توضيح الآثار الاقتصادية الكمية لمديون الخارجية .

الجزء الرابع، شرح الآثار الاقتصادية الكمية لمديون الخارجية في الفكر الاقتصادي، على كل (من) النمو الاقتصادي، والاستثمار، والادخار، والمي ازن التجاري، والتضخم، فجميعيا يتأثر بمستوى الدين الخارجي، كما تؤثر في معدلات التنمية الاقتصادية، ورغم أن أثر الدين الخارجي على تمك المتغي ارت قد يكون موج بًا أو سال بًا إلا أنو غال بًا الأثر الإيجابي على تمك المتغي ارت يتطعب مستوى محدد من الدين الخارجي، فت اركم الدين الخارجي يؤثر سلبًا على المتغي ارت الاقتصادية الكمية المحددة والمحفزة للتنمية الاقتصادية.

الجزء الخامس، وضح الآثار السياسية والاجتماعية لمدين الخارجي، أما الآثار السياسية لمدين الخارجي يمكن النظر إليها من خلال نظرية قوة انضباط الدين، إذ أن ارتفاع مستوى الدين الخارجي يؤثر

عمى مرونة متخذي الق ارر في اختيار بعض المشروعات القومية بسبب عدم توافر التمويل الكافي، كما أن عدم استق ارر الاقتصاد الكمي، وعدم الاستق ارر السياسي، وارتفاع أسعار الفائدة، وبروب أرس المال، وقمة الاستثمار، وارتفاع التضخم، وانخفاض الطمب وانخفاض الإنتاجية، كميا عوامل تؤثر عمى نمو الاقتصاد، وتولد الضائقة الاقتصادية الظروف التي تجعل الحكومات تخفض الإنفاق الاجتماعي، وتخفض معايير العمل وتحد من الحق في الإض ارب بسبب الحاجة إلى اجتذاب استثم ارت جديدة عن طريق خفض تكلفة إنتاج الشركات، وتوليد شروط النمو الاقتصادي .

الجزء السادس، شرح الإطار النظري لاتفاقيات تنظيم الديون الخارجية، أو قد يرغب المدينون في تغيير معدل السداد لالت ازماتهم الخارجية لأسباب مختلفة، بما في ذلك الحد من مخاطر الاختلافات في السداد في المستقبل أو تخفيض تكلفة الاقت ارض، ويتم تعريف إعادة تنظيم الديون، أي إعادة بيكمة الديون عمى أنيا ترتيبات تشمل كلاً من الدائن والمدين، وأحياناً أط ارف ثالثة، تعمل عمى تعديل الشروط الموضوعة لخدمة الدين الحالي، ويوجد أربعة أنواع رئيسة من إعادة تنظيم الدين بي: الإعفاء من الديون، وتغيير في شروط وأحكام المبلغ المستحق، تحويل الدين، وإعادة ش ارة الديون نقدًا أو الديون المسبقة. وقد اشتمل الجزء الأخير الخلاصة.

المراجع أولاً : المراجع باللغة العربية

- ابتيال أحمد قابمي (2012)، "الاقت ارض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)"، رسالة دكتوراه، كمية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
- بن الطار حسين (2002)، "د ارسه وتحميل مديونية بمدان العالم الثالث د ارسه حالة الج ازئر"، رسالة دكتوراه، كمية العموم الاقتصادية وعموم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الج ازئر.
- بنك الإسكندرية (1822)، "بحث عن إعادة جدولة ديون الدول النامية مع إشارة خاصة لمصر"، النشرة الاقتصادية، المجد 20، القارة.
- خالد محمد (يناير 2020)، "الدين الخارجي وأثره عمى النمو الاقتصادي في مصر: د ارسه قياسية خلال المدة (1881-2012)"، المجمة الدولية الاقتصادية، المركز الديموق ارطي العربي لمدارسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، العدد التاسع، ص: 55-22.

- رمزي زكي (1828)، "الاقتصاد العربي تحت الحصار"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Adeniran, A., et al., (2018), " AFRICA'S RISING DEBT: IMPLICATIONS FOR DEVELOPMENT FINANCING AND A SUSTAINABLE DEBT MANAGEMENT APPROACH", The Global Economic Governance (GEG) Africa
- Ahmed, Q. M., and et al., (February 2000), "Economic Growth, Export, and External Debt Causality: The Case of Asian Countries", The Pakistan Development Review, 39: 4, Part, II, pp. 591–806
- Al Kharusi, S., (March 2018), " External Debt and Economic Growth: The Case of Emerging Economy", Journal of Economic Integration (Jei), Vol.33, No.1, pp: 1141-7511
- Bernardin, S., and et al., (2018), "The effect of external debt on economic growth in Sub-Saharan Africa", International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research (IJBESAR), ISSN 2408-0101, Eastern Macedonia and Thrace Institute of Technology, Kavala, Vol. 11, Iss. 1, pp. 61-69.
- Chipaumire, G. and another (2014), "The Impact of Government Spending on Economic Growth: Case South Africa ", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol 5 No 1, pp:109-118.
- Clements, B., et al., (December 2003), " External Debt, Public Investment, and Growth in Low-Income Countries", IMF Working Paper, NO. 03/249
- Combes, J.L., and Ouedraogo, (March 2014), How does external debt impact democratization? Evidence from developing countries, Série Etudes et Documents du Cerd (SEDI), Etudes et Documents n° 08.